البطلات كما قاله الامامان ومالك وابو حنيفة رضي الله عنهم قوله نفعا
لابن المنذر وهو الامام ابو بكر بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري ثم مكة
واحد الائمة الاعلام لم يقلد احدا في اخر عمره وله مصنفات كثيرة
توفي سنة سبع او ست عشرة وثلثمائة قوله وكذا المزارعة اي
باطلة والزرع فيها للمالك وعليه للعامل اجرة دوابه والاقه وجعل الغلة
بينهما انما يستاجر المالك من العامل نصف عمل دوابه والاته بنصف البذر
ويبذره نصف الارض او بنصف البذر ونصف منفعة الارض قوله وان
اكراه اي اجر صاحب الارض ارضه لرجل بما ذكر بان خلا عن المزارعة
والمخابرة وفي بعض النسخ وان اكتري اي استاجر صاحب الارض بنقد او
غيره او طعام في ذمته ربحا للبعل بنفسه ودوابه والاته جاز اي حل وصح
كالبذر او ليعمل له الرجل بنفسه ودوابه والاته جاز اي حل وصح
وهذه النسخة اولى واشبه بصدر السياق فتامله قوله طعاما معلوما
اي قدرا وجنسا وصفة ونوعا عنده وعند المكتري قوله اما لو دفع لشخص
الخ هو اشارة الى جواز المزارعة دون المخابرة تبعا للمساقات لكن
بشروط احدها ان يتقدم لفظ المساقات كما مر شرط واحد منها ان
يتقدم لفظ المساقات كما مر في العقد وان تفاوت الجزء المشروط له من
الثمر والزرع والثاني ان يكون في عقد واحد والثالث ان يتعقد العامل
والرابع ان يتعقد اعراد الشجر بالسبق قوله فساقاه اي المالك قوله تبعا
للمساقات اي للحاجة الى ذلك فصل في بيان احكام احياء
الموات بفتح الميم والواو كسحاب وعزاب وفيه تشبيه لعمارة الارض باحياء
الموتى والاصل فيه خبر من عمر ارضا ليست لاحد فهو احق بها اي مستحق
لها فيملكها كما في رواية فهي له قوله وهو كما قاله الرافعي الخ وقال الماوردي
هو ما لم يعمر من الارض ولم يكن حريم عامر وقال الزركشي بقاع
الارض اما مملوكة او محبوسة على معين او خاصة او متملكة عنها
وهو الموات قوله في الشرح الصغير اي شرحه على الوجيز للغزالي وهو مختار

عن الشم

عن الشم الكبير قال الاسنوي ولم يلتفتوا الى ما في الرافعي كالشرح الشم
الكبير والمدير قوله لانه الخ يحتمل ان يراد به لا مالك لها معلوم فيكون
من الموات ما ظهر فيه اثر ملك كمغرس شجر واساس جدران ونحو اوتاد
وان اراد به انه لم يكن لها مالك اصلا لم يكن ما ذكر من الموات ويساوي كلام
الماوردي وهو الراجح والمراد به لم يعمر في الاسلام فلا عبرة بعمارتها
في الجاهلية كما ياتي ولا ينتفع بها احد الخ قال شيخنا هو مستدرك مع
ما قبله او معه فلا اقول وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم المدرك عدم
عدم الانتفاع بوجه فهو محتاج اليه فتامل قوله جابيا اي مستخرجا كما
سيذكره المصنف والشرطان المذكوران في كلام المالك به فتامل قوله
مسلما اي ولو عبدا كما في موات ارض كان لرسول الله عليه
وسلم ثم رده على امته كما قاله السبكي نقلا عن المجوزي واقره وروى
الامام الشافعي رضي الله عنه خبر الارض لي ولرسوله ثم هي لكم مني
ايها المسلمون وفي رواية ان الله تعالى اقطع رسوله صلى الله عليه
وسلم ارض الدنيا كما اقطعها رضا لجنة لا يقطع فيها ما شاء الله ومنع
افتى السبكي بكمندار رضي تيمم فيما اقطعه له صلى الله عليه وسلم
بارض الشام وع فيملكه ما احياه بدار الاسلام ولو بالحرم وان لم يأذن
له الامام كما ياتي او بدار الكفر الا ما يذبونا عنه وقد صرحوا بان الارض
لهم نعم لا يجوز احياء عرفة وان كانت من المحل والا مزدلفة والا مني
المتعلق بها الوقوف بالاول والمبيت بالاخيرين يجب هدم ما فيها
من العمارات ويجوز احياء المحصب على المعتمد وضرح بالمسلم الكافر
فيمتنع عليه الاحياء بدارنا كما ياتي وفارق جواز الاقطاع ونحو زراعة
لا قامته عندنا ولان المساهلة تغلب في ذلك ولان الكافر الاحياء بدار الكفر
لانها من حقوقهم ولا ضرر علينا فيه قوله الميتة بالتخفيف والتشديد
قوله كان حمى الامام الخ قال شيخنا ظاهره بقاؤها على الموات مع حماه
لها فراجعه قوله الا باذن الامام اي او نائبه قوله في الاصح الخ هو المعتمد